

وفي ختام هذا البحث يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط الآتية:

1- تُوجد في العربية أنواع من المركّبات، وكان من غرض هذا البحث دراسة المركّب الإسنادي الذي يؤدي معنى تاماً، لأنّ هذا النوع من المركّبات هو الذي به يُعبّر المتكلّم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تُثقل تلك الأفكار إلى ذهن السّامع، ومن ثمّ فهو وحدة الإبلاغ الأولى بين النّاس أو الوحدة الصّغرى للكلام، ومن هنا اصطلح النّحاة على تسميته بـ"الكلام" ويسمّى " الجملة" أيضاً.

2- يرى النّحاة القدامى أنّ الإسناد شرط الجملة العربية، وذلك لأنّ الجملة تتضمن فكرة ما أو معنى مفيداً، وهو لا يتحقّق إلا بإسناد كلمة إلى أخرى؛ لأنّ الكلمة الواحدة لا يمكن أن يُفهم منها إلا معناها المعجميّ فحسب، فإذا ربطنا بينهما وبين كلمة أخرى عن طريق الإسناد تشكّلت الجملة النّوأة، وتكوّنت فكرة ما فصلت الفائدة.

3- قد يُكتفي في بناء الجملة بالركنيتين الأساسيتين: المسند والمسند إليه، وقد تطول الجملة فتشمل المفاعيل والحال والتمييز والتّوابع وغير ذلك من العناصر المتّمة، وللتفريق بين ما هو ركن أساس وما هو عنصر متّم أطلق النّحاة على المسند والمسند إليه مصطلح "العمدة" لأنّهما لآزمان لكل جملة ولا تخلوا أية جملة منهما، بينما أطلقوا على العناصر الأخرى مصطلح " الفضلة" لأنّها ليست ضروريّة لكلّ جملة، فقد تذكر في بعض الجمل، وقد يستغنى عنها في بعضها.

4- قسّم النّحاة القدامى الجملة من حيث عناصر الإسناد والرّتبة الأصليّة للكلمة إلى قسمين: اسميّة وفعليّة، فأما الاسميّة فهي التي صُدّرت باسم يكون بموقع المسند إليه، وأما الفعلية فهي التي صُدّرت بفعل تامّ يكون بموقع المسند. وقد زاد بعضهم قسماً ثالثاً سمّاه الجملة الظرفية، كما زاد بعضهم قسماً رابعاً سمّاه الجملة الشرطية.

5- حاول كثير من اللغويين المحدثين إعادة النّظر في مُجمل مقولات النّحو العربي بما في ذلك تحديد الجملة وتصنيفها.

- فمنهم من أخرج المركّبات التي لا يظهر فيها الإسناد بصورة واضحة عن حدّ الجملة، وذلك كالنداء مثلاً، فبعضهم يسمّيه مركّباً خاصّاً، وبعضهم يسمّيه شبه جملة.

- ومنهم من تخلى عن اشتراط الإسناد للجملة، ولم يشترط في المركب الذي يستحق اسم الجملة إلا استقلال مبناه وتمام معناه، فكلّ ملفوظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه فهو جملة سواء حصلت به الفائدة بواسطة الإسناد أو من دونه، وبناء على هذا قسموا الجملة إلى جملة إسنادية وجملة غير إسنادية.

فأما الإسنادية فتشمل الاسمية والفعلية، وأما غير الإسنادية فتشمل جملة النداء وجملة نَعْمَ وبِئْسَ وجملة التعجب، وزاد بعضهم الخالفة (اسم الفعل) والقسم والتّحذير والإغراء.

6- سار البحث وفق ما قرره جمهور القدامى وبعض المحدثين من أنّ الإسناد مقومًا أساسيًا من مقومات الجملة، فالجملة في الأساس عملية إسنادية، وإذا انتفى الإسناد فلا جملة. وأنّ الجملة قسمان: اسمية وفعلية، وأما ما عدّه بعض القدامى جملة ظرفية أو جملة شرطية فيمكن ردهما بسهولة إلى أحد القسمين السابقين، كما أنّ ما عدّه بعض المحدثين مركبًا خاصًا أو شبه جملة أو جملة غير إسنادية هي -في الحقيقة- جُمَلُ اسنادية مُحَوَّلة بحذف أحد ركنيها، وهي بحاجة إلى تقدير المحذوف انطلاقًا من بنيتها العميقة.

7- ظهر مصطلح التّحويل في النّحو العربي قبل ظهوره في اللسانيات الحديثة بفترة طويلة إلاّ أنّه لم يُكتب له الذّيوغ بصورة واسعة كما في عصرنا الحاضر؛ لأنّ النّظرية التي أوجدته وإن كانت قد تعاملت بمفهومه في معالجة كثير من القضايا - لم تصرّح به مصطلحًا إلاّ في عبارات قليلة و محدودة.

8- يقترب مفهوم التّحويل في النّحو التّوليدي مع مفهومه في النّحو العربي، غير أنّ كلّ مدلول منهما قد تشكّل حسب النّظرية التي نشأ فيها واتّخذ مساره وفقًا لأبعاد هذه النّظرية وسياقها وغايتها من التّحليل اللّغوي، فالّتحويل في النّحو العربي عبارة عن تحويل عَفْوِيّ قائم على الحسّ اللّغوي ودقّة الملاحظة وصحّة النّظر للأمور، بينما هو عند التّحويليين عبارة عن مجموعة من القوانين التي يجب أن تُطبّق بصرامة ودقّة ووضوح، الأمر الذي يقربها من العلوم الرّياضية.

9- يقوم التّحويل على افتراض أنّ لكلّ جملة بنيتين: بنية عميقة مجردة تتّصل بالمعنى أو بالتأويل الدّلالي للجملة، وبنية سطحية تتمثّل في الجمل المنطوقة أو المكتوبة، وتؤخذ الثانية من الأولى عن طريق القواعد التّحويلية التي تختلف من لغة إلى أخرى بحسب طبيعة اللّغة المدروسة، وأبرز قواعد التّحويل في العربية هي: الحذف والزّيادة والتّرتيب، والاستبدال والتّضمين والتّنعيم.

10- يُعدّ التّحويل بالحذف ظاهرة بارزة في العربيّة، وهو نوع من الخروج عن النّمط الشائع في التّعبير والخرق للسّنن اللّغوية بحذف عنصر أو أكثر من عناصر التّركيب لغرض من الأغراض، وهو لا يحسُن في كلّ حال، ولا يقع كيفما اتفق. وإنّما وُضِعَ له النّحاة والبلاغيون ضوابط واشترطوا له شروطاً أهمّها: أن يكون الحذف جارياً على سنن كلام العرب، وألاً يتبعه خلل في المعنى أو فساد في التّركيب، وأن يتوافر الدليل على المحذوف بواسطة قرينة مُصاحبة أو أكثر.

11- لوحظ أنّ التّحويل بالحذف في الجملة الاسميّة والفعلية في العربيّة يقع بحذف الرّكن الأساس تارة، وبحذف العنصر المتمّم تارة أخرى، وقد يطال التّحويل بالحذف الجملة بكاملها تارة ثالثة، وقد جاء التّحويل بالحذف في نهج البلاغة وفق هذه المحاور الثلاثة، فقد حُذِفَ من الجملة الاسميّة والفعلية الرّكن الأساس حيناً، وحُذِفَ منهما العنصر المتمّم حيناً آخر، كما حذفت الجملة بكاملها حيناً ثالثاً.

فالجملّة الاسميّة قد حُذِفَ منها الرّكن الأساس في أربعة وستّين ومائة وألف موضع، وحذفت منها العنصر المتمّم في تسعة عشر ومائة موضع، وحُذِفَتِ الجملّة بكاملها في ثمانية وثلاثين موضعاً.

وأما الجملّة الفعلية فقد حُذِفَ منها الرّكن الأساس في أربعة عشر وخمسمائة موضع، وحُذِفَ منها العنصر المتمّم في اثنين وتسعين وثمانمائة موضع، وحُذِفَتِ الجملّة بكاملها في أربعة وثمانين موضعاً.

12- لوحظ أنّ أكثر التّحويل بالحذف في الجملة الاسميّة الموظّفة في نهج البلاغة حصل بحذف الرّكن الأساس، بينما حصل أكثر التّحويل بالحذف في الجملّة الفعلية بحذف العنصر المتمّم، ولعلّ هذا يعود إلى أنّ الجملّة الاسميّة غالباً ما يُكتفى فيها بعنصري الإسناد، ويُقتصر عليهما في أداء المعنى المراد، ومن ثمّ كان أكثر التّحويل في الجملّة الاسميّة حاصلًا بحذفهما، وهذا بخلاف الجملّة الفعلية فإنّ الفعل يحتاج إلى قيود كثيرة (عناصر متممة)، وتُعدّ هذه العناصر في مرتبة أقلّ من مرتبة العناصر الأساسيّة من حيث الأهميّة، ومن ثمّ كان أكثر التّحويل في الجملّة الفعلية حاصلًا بحذفها.

13- لوحظ أنّ مُجمل ما سجّلناه من صور التّحويل بالحذف التي أتاحها العربيّة لمستعملها قد بلغ ثمان وتسعين ومائة صورة، بينما لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ ثلاث وأربعون ومائة صورة، أي بنسبة (72 %).

ففي الجملة الاسميّة سجّلنا أنّ العربيّة قد أتاحَت إمكانيّة التّحويل بحذف الرّكن الأساس وفق ثمان وستّين صورة، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ ستّون صورة، أي بنسبة (88 %).

وأتاحَت العربيّة إمكانيّة التّحويل بحذف العنصر المتمّم وفق ثمان وعشرين صورة، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ ثمان عشرة صورة، أي بنسبة (64 %).
وأتاحَت إمكانيّة التّحويل بحذف الجملة الاسميّة بكاملها وفق عشر صور، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ خمس صور، أي بنسبة (50 %).

وأما في الجملة الفعلية فقد سجّلنا أنّ العربيّة قد أتاحَت إمكانيّة التّحويل بحذف الرّكن الأساس وفق سبع وثلاثين صورة، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ اثنتان وعشرون صورة، أي بنسبة (59 %).

وأتاحَت إمكانيّة التّحويل بحذف العنصر المتمّم وفق تسع وثلاثين صورة، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ تسع وعشرون صورة، أي بنسبة (74 %).
وأتاحَت إمكانيّة التّحويل بحذف الجملة الفعلية بكاملها وفق ستّ عشرة صورة، في حين لم يُوظّف في نهج البلاغة إلاّ تسع صور، أي بنسبة (56 %).